الأمم المتحدة S/2021/338

مجلس الأمن

Distr.: General
8 April 2021
Arabic
Original: English

رسالتان متطابقتان مؤرختان 7 نيسان/أبريل 2021 موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم للإعراب عن بالغ القلق الذي يساورنا من استمرار برنامج القذائف التسيارية الإيراني، الذي لا يشكل تهديدا للاستقرار في الشرق الأوسط فحسب، وإنما لعلّه يشكل أيضا أكبر تهديد للسلام والأمن في العالم اليوم.

وخلال المناورات العسكرية الواسعة النطاق المعروفة باسم "مناورات الرسول الأعظم – 15" التي أجرتها إيران في منتصف شهر كانون الثاني/يناير 2021، قامت قوات حرس الثورة الإسلامية، وهي تنظيم تدرجه الولايات المتحدة على قائمة التنظيمات الإرهابية الأجنبية، بعرض قدرات العديد من القذائف التسيارية أرض – أرض القصيرة المدى والمتوسطة المدى. وفي إطار تلك المناورات، أُطلق العديد من القذائف التسيارية القصيرة المدى والمتوسطة المدى من الأنواع التالية:

(1) **قذائف سجيِّل** – التي يمكنها أن تحمل رأسا حربيا يبلغ وزنه 650 كيلوغراما والتي يصل مداها إلى 000 2 كم؛

(2) **قذائف قدر** – التي يمكنها أن تحمل رأسا حربيا يبلغ وزنه 650 كيلوغراما والتي يصل مداها إلى 900 1 كم؛

(3) **قذائف عماد-1** – التي يمكنها أن تحمل رأسا حربيا يبلغ وزنه 000 1 كيلوغرام والتي يصل مداها إلى 700 1 كم؛

(4) **قذائف ذو الفقار** – التي يمكنها أن تحمل رأسا حربيا يبلغ وزنه 600 كيلوغرام والتي يصل مداها إلى 700 كم؛

(5) **قذائف دزفول** – التي يمكنها أن تحمل رأسا حربيا يبلغ وزنه 600 كيلوغرام والتي يصل مداها إلى 700 كم.

وتصنَّف جميع القذائف التسيارية المذكورة أعلاه على أنها منظومات من الفئة الأولى لنظام التحكم في تكنولوجيا القذائف، التي يوجد توافق دولي في الآراء بشأنها منذ أمد طويل بأنها الفئة الأكثر إثارة للقلق فيما يتعلق بقدرتها على حمل أسلحة نووية. ولا يقل مدى جميع تلك المنظومات عن 300 كيلومتر، وهي

الرجاء إعادة استعمال الورق

قادرة على حمل رأس حربي يبلغ وزنه 500 كيلوغرام، ويمثل ذلك الحد الأدنى من المقومات المعترف بها لحمل كتلة الرؤوس الحربية النووية ولقطع المسافة اللازمة لضمان الحفاظ على النفس بعد الإطلاق.

وتشكل عمليات إطلاق تلك القذائف التسيارية انتهاكا للفقرة 3 من المرفق باء لقرار مجلس الأمن 2231 (2015) التي ورد فيها أن "المطلوب من إيران ألا تقوم بأي نشاط يتصل بالقذائف التسيارية المعدة لتكون قادرة على إيصال الأسلحة النووية". وتُعتبر آخر مناورات أجرتها إيران مثالا آخر على استمرارها في انتهاك القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن.

وفضلا عن تلك الانتهاكات، أود أن أوجه انتباهكم إلى قيام إيران مؤخرا بإطلاق مركبة الإطلاق الفضائية "ذو الجناح" وكشف النقاب عنها لاحقا في 1 شباط/فبراير 2021. ويُعتقد أن عملية الإطلاق قد تمت قبل كشف النقاب عن المركبة في موقع سمنان للإطلاق الموجود شرق طهران. ووفقاً لمصادر رسمية إيرانية، فإن أحدث مركبة إطلاق فضائية هي صاروخ يتألف من ثلاثة طوابق يبلغ طوله 25,5 مترا ويبلغ وزنه 52 طنا، وهو يستخدم محركا يعمل بالوقود الصلب في الطابقين الأول والثاني وبالوقود السائل في الطابق الثالث. وهذه المركبة قادرة على إيصال حِمْل نَافِع يزن 220 كيلوغراما إلى مدار يقع على ارتفاع 500 كم. وكانت تلك أول مرة تطلق فيها إيران صاروخا يستخدم محركا يعمل بالوقود الصلب يبلغ قطره 1,5 متر.

ويشير تحليل القدرات التكنولوجية لمركبة الإطلاق الفضائية "ذو الجناح" إلى أنه بوضعها على مسار مختلف وإعطاء الأولوية للمسافة على الارتفاع، يمكن للمركبة أن تحمل رأسا حربيا يزن طنا واحدا على مسافة تصل إلى 000 5 كم. وقد زعم المتحدثون باسم إيران أنه يمكن إطلاق تلك المركبة من منصة إطلاق متنقلة. ويجعل استخدام منصات الإطلاق المتنقلة الكشف عن الاستعداد للإطلاق أكثر تعقيداً، وتُستخدَم تلك المنصات عادة في عمليات النشر السريع للقذائف التسيارية أرض – أرض. وتثير هذه الأعمال مزيداً من الشكوك بشأن ما إذا كان برنامج إيران الفضائي معدا "للأغراض السلمية" حقاً، كما يدعي ذلك النظام الإيراني.

وتسلّط هذه التطورات التكنولوجية الأخيرة الضوء مجددا على الصلة الوثيقة القائمة بين البرنامجَين الفضائي والعسكري الإيرانيَّين اللذين يعملان جنباً إلى جنب لتطوير قدرة إيران على حمل رؤوس حربية نووية. ويكمّل هذان البرنامجان الهدف الذي تطمح إيران لتحقيقه في نهاية المطاف والذي اتضح من المعلومات التي كشف عنها "الأرشيف النووي": وهو تسليح قذيفة تسيارية بعيدة المدى برأس نووي.

ولهذا أحث مجلس الأمن على أن يُدين الانتهاكات الإيرانية المستمرة للقرار 2231 (2015) وعلى التصدي للتهديدات المحدقة بالسلام والأمن الدوليين الناجمة عن البرنامج النووي الإيراني، وبرنامج القذائف التسيارية الإيراني، ومساعي النظام الحثيثة المتعلقة بانتشار الأسلحة.

وعلاوة على ذلك، أدعو الأمانة العامة للأمم المتحدة إلى التحقيق في الأنشطة المذكورة في هذه الرسالة وإلى الإبلاغ عن النتائج التي تتوصل إليها. ولا بد من إدراج هذه الانتهاكات في التقرير المقبل عن تنفيذ القرار 2231 (2015)، ومن إبقاء تلك المسائل قيد النظر الفعلي لمجلس الأمن أثناء مداولاته.

وكما ورد في رسائل سابقة موجهة إلى مجلس الأمن، تجدر الإشارة إلى أن دولة إسرائيل ستتخذ جميع التدابير اللازمة لحماية مواطنيها وسيادتها.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرســـالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن. ونود إحاطتكم علما بأنه قد تم إرسال رسالة مطابقة إلى الأمين العام.

(*توقيع*) جلعاد **إردان**

سفير إسرائيل لدى الولايات المتحدة والأمم المتحدة